

### منطقة "الحوض المقدس" / "الحوض التاريخي" خارج البلدة القديمة

هناك أدلة إضافية تشير إلى أن قوانين التخطيط والتنظيم الإسرائيلية في القدس الشرقية تهدف إلى تقليص مساحات العيش الفلسطينية عبر تغلغل المستوطنين في منطقة "الحوض المقدس" التاريخي الأوسع - في أحياء: رأس العامود، جبل المكبر، وأبو ديس (أنظر خريطة).

#### ❖ حي رأس العامود

يوجد ما يزيد عن (١٥,٠٠٠) نسمة فلسطينية في حي رأس العامود الذي يقع جنوب شرق البلدة القديمة على تلة تطل على الحرم الشريف وحي سلوان ومنطقة وقرى أبو ديس والعيزرية.



حي رأس العامود / مركز الشرطة (1) ومستوطنة معلية زيتيم (2)

أقيمت مستوطنة "معاليه هازيتيم" (أو معاليه هازيت - جبل الزيتون) على أرض من أملاك وبتصرف من قبل (عائلة الغول) منذ عام ١٨٣٧. لكن العائلة لم تتقيد بالقانون العثماني في العام ١٨٥٩ فيما يتعلق بتسجيل الأراضي، ولذلك أصبح من الممكن لمجموعتين صهيونيتين (شاباد، وولين) أن تسجلا نفس قطعة الأرض - حوالي (١٥) دونماً - لدى سلطات الانتداب البريطانية في العام ١٩٢٨، بدون حتى "إعلان أو إعلام" (عائلة الغول) بذلك، واستمرت عائلة الغول في العيش على قطعة الأرض. وبعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، تم تسجيل الأرض - تحت الإدارة الأردنية حينها - لدى دائرة "حارس أملاك العدو" وقام ممثلون عن عائلة الغول بمعارضة ذلك الاجراء وأقاموا دعوى ضد "حارس أملاك العدو".



مستوطنة معاليه زيتيم

وسارت القضية في المحاكم الأردنية حتى عام ١٩٦٢ حيث صدر قرار المحكمة الأردنية بالاعتراف بملكية العائلة للأرض وتسجيل ملكيتها باسم عائلة الغول. وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي لبقية القدس، تمكنت "شاباد وولين" - بالعودة إلى قرار سلطات الانتداب البريطاني والتسجيل الخاص بهما في العام ١٩٢٨ - وقررت المحكمة المركزية الإسرائيلية إلغاء التسجيل الأردني، واستعادت ملكية الأرض، وقامت ببيعها إلى المليونير الأمريكي اليهودي (إرفينغ موسكوفيتش) في العام ١٩٩٠ (أريج، حي رأس العامود، بقعة ساخنة في القدس الشرقية، حزيران (يونيو) ٢٠٠٣). وقام موسكوفيتش بتطوير خطة لإقامة مستوطنة تحتوي على ١٣٢ وحدة سكنية والتي أقرت من قبل لجنة القدس للتخطيط والتنظيم مع الحصول على موافقة تبدي كولييك رئيس البلدية حينها. ولكن وبسبب "اعتراضات" فلسطينية وجمد وزير الداخلية (حاييم رامون) تنفيذ الخطة مؤقتاً، وجاء خليفته (يهود باراك) الذي قدم مرة أخرى الخطة إلى لجنة التنظيم اللوائية في القدس والتي أصدرت موافقتها النهائية عليها بتاريخ ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦.

وكانت مستوطنة "معاليه هازيتيم" أول خطة تطوير استيطاني رئيسي تقام في الدائرة الداخلية للقدس الشرقية بهدف اضافة "وجود" سكاني يهودي



مباني تشوشن

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٦، نجح المستوطنون في السيطرة على ممتلكات في الطرف الأقصى من (حي الطور) حيث استولوا على مبنين مكونين من أربع طوابق لكل منهما بإسم (شوشين) وليس ببعيد عن (فندق الأفواس السبعة) الذي يطل على البلدة القديمة، وظروف السيطرة

على العقارين التي تمثل جهداً جديداً من جانب المستوطنين لإقامة بؤر استيطانية في القدس الشرقية ما زالت موضع المقاضاة في المحاكم الإسرائيلية. ويؤكد المالكون السابقون، عائلتي (أبو الهوى والقواسمي) على أنهم لم يقوموا ببيع المباني إلى اليهود لكن إلى

مشتريين فلسطينيين (الذين بدورهم قاموا ببيع العقار إلى شركة استثمار أردنية)، وأنه تم تزوير التوقيع على عقود المستوطنين. ويعيش حالياً ما يقرب من (٣٠) مستوطناً في المنزلين.

بالإضافة إلى الدعم الحكومي إلى البناء الخاص الذي تقوم به المنظمات الاستيطانية داخل وحول البلدة القديمة، توفر الحكومة الإسرائيلية أيضاً خدمات أمنية خاصة لحماية المستوطنين. ويوفر التمويل إلى الحراس الأمنيين من قبل وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية.

وهناك عمليات بناء جارية حالياً لإعادة ترميم منزل قديم في (دير جبل الزيتون) الذي يقع إلى جوار منزلين آخرين يعيش فيهما (١٥) مستوطناً.

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٩، سلمت بلدية القدس الغربية (٢٩) رسالة إلى عائلات تعيش في عشر مبان في (حي السهل) في منطقة الطور. وقد تحدثت الرسائل إما عن أوامر هدم، أو إنذارات حول احتجاجات رسمية قدمت ضدهم في محكمة البلدية بسبب البناء بدون ترخيص. وفي حزيران (يونيه) ٢٠٠٩، تم تدمير عشرة منازل في نفس الحي العربي، وهدم منزل واحد في شباط (فبراير) ٢٠٠٩. إضافة إلى ذلك، وفي شهر كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠٠٩، وضعت البلدية الإسرائيلية إعلاناً في المنطقة مفاده أن (الدخول ممنوع / أراضي دولة) مما يعني أنهم يدعون أن الأرض قيد البحث والتخطيط لا يوجد لها مالك. وفي منطقة (الحردوب) المجاورة، تم الاستيلاء على أرض بهدف بناء مبان تستخدم "للصالح العام".

إضافة إلى ذلك، قام المستوطنون باحتلال العديد من المباني المعزولة أو استخدامها كمكاتب، بما فيها المباني الواقعة في حي الثوري (أبو طور) وعلى طريق نابلس (مقابل مبنى القنصلية الأمريكية العامة / بالقرب من جمعية الشبان المسيحية). وعند الربط بين كل هذه الحالات، يتضح أن الهدف من وراء هذه السياسة والممارسة خلق استمرارية وتواصل إسرائيلي - يهودي وقطع وعزل البلدة القديمة ومحيطها المباشر عن الأحياء الفلسطينية إلى الشمال، مما يحبط ويمنع أية فرصة "تفاوضية" للوصول إلى اتفاقية مستقبلية على أساس أن تصبح القدس مدينة تعايش مشترك ومفتوحة! أو مدينة مقسمة!

وتتعلق المسألة المرتبطة بكل هذا بقضية ما يقرب من (٤٠٠) شخص في واد ياصول (بين الثوري وجبل المكبر) الذين تعرضوا إلى تهديدات بهدم (٥٥) منزلاً بحجة أن المنازل شيدت على أراض مصنفة "كمناطق خضراء". وقدم المواطنون الفلسطينيون، سكان المنطقة في عام ٢٠٠٤ مخططاً لإنقاذ الحي، لكنه رفض في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ من قبل لجنة التنظيم اللوائية على أساس أنها تتدخل في الخطة التفصيلية المحلية للقدس (٢٠٠٠) التي تبقى تلك البقعة "كمناطق خضراء" مما يمنع أي تطوير لها.